المحكمة الجنائية الدولية

ICC-ASP/10/10/Add.2

جمعية الدول الأطراف

Distr.: General
6 December 2011

ARABIC
Original: English

الدورة العاشرة

نيويورك، ١٢ – ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

الميزانية التكميلية المقترحة للمحكمة الجنائية الدولية لعام ٢٠١٢*

١- الميزانية التكميلية المقترحة

١- وضعت المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") الافتراضات المتعلقة بميزانية عام ٢٠١٢ في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وقدمت الميزانية البرنامجية المقترحة للمحكمة في ٨ تموز/يوليه ٢٠١١. ونتيجة لذلك، لم تكن المحكمة في وضع يسمح لها بإدراج المتطلبات الإضافية اللازمة للأحداث التي وقعت بعد تقديم الميزانية البرنامجية المقترحة وهي الحالة في كوت ديفوار، والتكاليف المتصلة بعناصر المجموعة ٢، في مشروع المباني الدائمة.

٢- ولا تدخل عناصر المجموعة ٢ للمباني الدائمة في نطاق الأنشطة الرئيسية للمحكمة. ومع ذلك، فقد أدرجت في الميزانية التكميلية المقترحة الحالية بناء على توصية لجنة الميزانية والمالية ("اللجنة")[١].

٣- واستجابة للتطورات المشار إليها أعلاه، ووفقاً للبندين ٣-٦ و٣-٧ من النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة[٢]، تقدم المحكمة طيه ميزانية تكميلية مقترحة للآثار المترتبة على التطورين الجديدين على الميزانية والاحتياجات المالية ذات الصلة التي يبلغ مجموعها ٣٠٠ ٣٣٢ ٥ يورو والموزعة على النحو التالي:

(أ) ٢٠٠ ٤٢٨ ٤ يورو للحالة في كوت ديفوار موزعة على النحو التالي:

'١' ٤٠٠ ٤١٥ يورو للهيئة القضائية؛

'٢' ١٠٠ ٧٦٢ ١ يورو لمكتب المدعي العام؛

'٣' ٧٠٠ ٢٥٠ ٢ يورو لقلم المحكمة.

---

* ورد إلى أمانة جمعية الدول الأطراف في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (بدون تحرير).

[١] تقرير لجنة الميزانية والمالية عن أعمال دورتها السابعة عشرة (ICC-ASP/10/15)، الفقرة ١٤٠.

[٢] انظر النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة.

(ب) ١٠٠ ٩٠٤ يورو لمكتب مدير المشروع (مشروع المباني الدائمة) للتكاليف المتعلقة بعناصر المجموعة ٢.

الجدول ١- الميزانية التكميلية المقترحة (بآلاف اليورو)

الميزانية التكميلية لعام ٢٠١٢	*مجموع كوت دبفوار*	*مجموع المباني الدائمة*	*مجموع الميزانية التكميلية المقترحة*
القضاة	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الموظفون الفنيون	٩٩,٨	٠,٠	٩٩,٨
الموظفون من فئة الخدمات العامة	١٢٦,٠	٠,٠	١٢٦,٠
المجموع الفرعي للموظفين	*٢٢٥,٨*	٠,٠	*٢٢٥,٨*
المساعدة المؤقتة العامة	٢ ٣٠٢,٤	٤٥٦,٣	٢ ٧٥٨,٧
المساعدة المؤقتة للاجتماعات	٣٣,٢	٠,٠	٣٣,٢
العمل الإضافي	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الخبراء الاستشاريون	٦٥,١	٠,٠	٦٥,١
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	*٢ ٤٠٠,٧*	*٤٥٦,٣*	*٢ ٨٥٧,٠*
السفر	٦٠٩,٠	٠,٠	٦٠٩,٠
الضيافة	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الخدمات التعاقدية	١٥٩,٦	٤٤٧,٨	٦٠٧,٤
التدريب	٠,٠	٠,٠	٠,٠
المحامون للدفاع	٢٧,٦	٠,٠	٢٧,٦
المحامون للضحايا	٥٧٦,٩	٠,٠	٥٧٦,٩
نفقات التشغيل العامة	٣٩٦,٤	٠,٠	٣٩٦,٤
اللوازم والمواد	٣٢,٢	٠,٠	٣٢,٢
الأثاث والمعدات	٠,٠	٠,٠	٠,٠
المجموع الفرعي لغير الموظفين	*١ ٨٠١,٧*	*٤٤٧,٨*	*٢ ٢٤٩,٥*
المجموع	**٤ ٤٢٨,٢**	**٩٠٤,١**	**٥ ٣٣٢,٣**

٤- ويرد في المرفق الأول مشروع قرار جمعية الدول الأطراف بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٢، والميزانية التكميلية المقترحة لعام ٢٠١٢، وصندوق رأس المال العامل لعام ٢٠١٢، وجدول الأنصبة لتوزيع نفقات المحكمة الجنائية الدولية، وتمويل الاعتمادات لعام ٢٠١٢، وصندوق الطوارئ.

ثانيا- الميزانية التكميلية المقترحة- الحالة في كوت ديفوار

أولا- مقدمة

٥- بناء على الرسالة الموجهة من المدعي العام في ١٩ أيار/مايو إلى رئيس المحكمة لإبلاغه باعتزامه تقديم طلب إلى الدائرة التمهيدية للإذن له بفتح باب التحقيق في الحالة في كوت ديفوار من أجل النظر في الجرائم التي ارتكبت منذ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، عهدت هيئة الرئاسة في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١١ إلى الدائرة التمهيدية الثانية بالنظر في الحالة في كوت ديفوار.

٦- وبعد النظر في الحالة بصورة أولية، خلص المدعي العام إلى وجود ما يدعو إلى الاعتقاد بصورة معقولة بأنه ارتكبت في كوت ديفوار منذ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ جرائم تدخل في اختصاص المحكمة.

٧- وفي ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١، أبلغ المدعي العام ضحايا جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي يدعى ارتكابها من أي طرف في أعقاب انتخابات الرئاسة التي أجريت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ بأنه سيطلب إلى الدائرة التمهيدية الثانية الإذن بفتح باب التحقيق في هذه الجرائم[٣]. وكانت أمام الضحايا أو ممثليهم ٣٠ يوما من هذا التاريخ لتقديم طلباتهم إلى الدائرة التمهيدية.

٨- وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أذنت الدائرة التمهيدية الثانية للمدعي العام بفتح باب التحقيق في الجرائم التي يدعى ارتكابها في كوت ديفوار منذ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ والتي تدخل في اختصاص المحكمة وكذلك في أي جرائم أخرى قد ترتكب في سياق هذه الحالة في المستقبل. وبناء على *الطلب المقدم من المدعي العام عملا بالمادة ٥٨ فيما يتعلق بلوران كودو باغبو* في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أصدرت الدائرة التمهيدية الثالثة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ *الأمر بالقبض على لوران كودو باغبو*[٤]. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وصل المشتبه به إلى مركز الاحتجاز التابع للمحكمة في لاهاي.

٩- وقد قبلت كوت ديفوار، وهي ليست طرفا في نظام روما الأساسي، اختصاص المحكمة في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وفقا للمادة ١٢(٣) من النظام الداخلي للمحكمة. كذلك، وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و٣ أيار/مايو ٢٠١١، أعادت هيئة الرئاسة في كوت ديفوار التأكيد على قبول اختصاص المحكمة.

١٠- وهذه هي المرة الأولى التي تفتح فيها المحكمة باب التحقيق في قضية تخص دولة تقبل اختصاص المحكمة على الرغم من أنها ليست طرفا في نظام روما الأساسي.

---

[٣] المادة ١٥(٣) من نظام روما الأساسي والقاعدة ٥٠ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.

[٤] ICC-02/11، الأمر المختوم الصادر غيابيا في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ والمعاد تصنيفه في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ بعد نقل المشتبه به إلى مركز الاحتجاز التابع للمحكمة في لاهاي.

باء- الآثار المالية

١١- تعتمد هذه الميزانية على افتراض أن التحقيقات الحالية ستستمر وأنه ستبدأ جلسات النظر في اعتماد التهم في القضية ضد لوران كودو باغبو في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢ أو في تاريخ مقارب لذلك[٥]، وأن القرار المتعلق باعتماد التهم سيصدر في وقت لاحق من هذا العام. وبالنظر إلى تسليم السيد باغبو إلى المحكمة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، تطلب المحكمة الموارد اللازمة لمواصلة التحقيقات والأنشطة التمهيدية في القضية ضد السيد باغبو عن طريق هذه الميزانية التكميلية. ويرد المزيد من الافتراضات في المرفق الثاني لهذه الوثيقة.

١٢- وتجدر الإشارة إلى أن البيانات الواردة في وثيقة الميزانية الحالية تتعلق بالآثار المالية المتوقعة في الوقت الحالي في الحالة في كوت ديفوار. ونظرا لعدم إمكان استباق الآثار التي ستنتج عن قرار اعتماد التهم، فإن أي موارد ستكون لازمة للتحضير للمحاكمة، في عام ٢٠١٢، ستكون موضعا لإشعار إلى صندوق الطوارئ.

١٣- وعلى النحو المبين في الجدول أدناه، تتعلق معظم النفقات الإضافية بالمساعدة المؤقتة العامة والمساعدة المؤقتة للاجتماعات (الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية)، والخدمات التعاقدية (بما في ذلك خدمات تجهيز البيانات وتكاليف الانتاج للإعلام)، والتكاليف المتوقعة للمساعدة القانونية ونفقات التشغيل العامة (بما في ذلك نقل الشهود، وإعادة توطينهم، وتدابير الحماية، والاتصالات).

جيم- المتطلبات من الموارد

١٤- يبين الجدول ٢ المتطلبات المالية المقترحة للحالة في كوت ديفوار.

الجدول ٢- الميزانية التكميلية المقترحة – كوت ديفوار (بآلاف اليورو)

مجموع الميزانية التكميلية لكوت ديفوار في عام٢ ٢٠١	*مجموع الميزانية التكميلية لكوت ديفوار لجميع البرامج الرئيسية*	*البرنامج الرئيسي الأول*	*البرنامج الرئيسي الثاني*	*البرنامج الرئيسي الثالث*
القضاة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الموظفون الفنيون	٩٩,٨	٠,٠	٠,٠	٩٩,٨
الموظفون من فئة الخدمات العامة	١٢٦,٠	٠,٠	٠,٠	١٢٦,٠
المجموع الفرعي للموظفين	٢٢٥,٨	٠,٠	٠,٠	٢٢٥,٨
المساعدة المؤقتة العامة	٢ ٣٠٢,٤	٤١٥,٤	١ ٤٤٢,٦	٤٤٤,٤
المساعدة المؤقتة للاجتماعات	٣٣,٢	٠,٠	٠,٠	٣٣,٢
العمل الإضافي	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠

[٥] حدد رئيس الدائرة التمهيدية الثالثة التاريخ المؤقت لبدء جلسات النظر في اعتماد التهم عند مثول المشتبه به لأول مرة أمام المحكمة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

مجموع الميزانية التكميلية لكوت ديفوار في عام٢ ٢٠١	مجموع الميزانية التكميلية لكوت ديفوار لجميع البرامج الرئيسية	البرنامج الرئيسي الأول	البرنامج الرئيسي الثاني	البرنامج الرئيسي الثالث
الخبراء الاستشاريون	٦٥,١	٠,٠	٢٠,١	٤٥,٠
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	*٢ ٤٠٠,٧*	*٤١٥,٤*	*١ ٤٦٢,٧*	*٥٢٢,٦*
السفر	٦٠٩,٠	٠,٠	٢٨٤,٤	٣٢٤,٦
الضيافة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الخدمات التعاقدية	١٥٩,٦	٠,٠	١٥,٠	١٤٤,٦
التدريب	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
المحامون للدفاع	٢٧,٦	٠,٠	٠,٠	٢٧,٦
المحامون للضحايا	٥٧٦,٩	٠,٠	٠,٠	٥٧٦,٩
نفقات التشغيل العامة	٣٩٦,٤	٠,٠	٠,٠	٣٩٦,٤
اللوازم والمواد	٣٢,٢	٠,٠	٠,٠	٣٢,٢
الأثاث والمعدات	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
المجموع الفرعي لغير الموظفين	*١ ٨٠١,٧*	*٠,٠*	*٢٩٩,٤*	*١ ٥٠٢,٣*
المجموع	**٤ ٤٢٨,٢**	**٤١٥,٤**	**١ ٧٦٢,١**	**٢ ٢٥٠,٧**

دال- وصف الموارد

١- البرنامج الرئيسي الأول- الهيئة القضائية

١٥- يعتمد وصف الموارد المطلوبة للهيئة القضائية على افتراضات المدعي العام بأن جلسات النظر في اعتماد التهم ستبدأ في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢ أو في تاريخ مقارب لذلك. وستبدأ الأنشطة التمهيدية للدائرة (الأعمال التحضيرية، ومثول المشتبه به لأول مرة أمام المحكمة، وتحرير الأدلة، وطلبات المشاركة المقدمة من الضحايا) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ونظرا لحجم العمل المتوقع للتحضير للمرحلة التمهيدية بأكملها في عام ٢٠١٢، بما في ذلك قرار الدائرة التمهيدية المتعلق باعتماد التهم، يلزم الملاك التالي من الموظفين.

١٦- *التكاليف المتصلة بالموظفين*: يطلب مبلغ ٤٠٠ ٤١٥ يورو للموارد من المساعدة المؤقتة العامة لمدة ٣٦ شهرا برتبة ف-٢، والموارد من فئة الخدمات العامة (خ ع – ر أ) لمدة ٢٤ شهرا لتوفير الدعم اللازم لهذه القضية في المرحلة التمهيدية. وتمشيا مع توزيع الموظفين التابعين للهيئة القضائية في القضايا السابقة ذات الحجم المماثل، ستستخدم الموارد المطلوبة برتبة ف-٢ أساسا في تحليل الملفات المقدمة والأدلة التي يكشف عنها مكتب المدعي العام والدفاع، وإعداد الملخصات المساعدة لعمل الموظفين القانونيين الحاليين برتبة ف-٣ والقضاة، وتقييم الحاجة إلى تحرير الأدلة المقدمة من الأطراف، والمساعدة في صياغة القرارات والأوامر الصادرة من الدائرة التمهيدية (بما في ذلك قرار اعتماد التهم) بناء على توجيهات الموظفين القانونيين برتبة ف-٣ والقضاة، وإعداد جلسات الاستماع واللقاءات

الإعلامية. وتلزم الموارد من فئة الخدمات العامة (خ ع- ر أ) لتجهيز طلبات الضحايا الذين يرغبون المشاركة في الإجراءات، والمساعدة في تحرير الأدلة، والبحوث القانونية العامة، وأي مهام إدارية أخرى أو مهام متعلقة بإدارة القضية.

الجدول ٣- الاحتياجات من المساعدة المؤقتة العامة للهيئة القضائية (بآلاف اليورو)

الوظيفة	*عدد الأشهر*	*القسم*	*النوع*	*الرتبة*	*المجموع*
الدوائر (١٢٠٠)					
موظف قانوني معاون/مساعد	٣٦	١٢٠٠	م م ع	ف-٢	٢٧٥,٤
مساعد قانوني	٢٤	١٢٠٠	م م ع	خ ع – ر أ	١٤٠,٠

١٧- ومن المتوخى الحصول على أي دعم قانوني إضافي يكون لازما تبعا للتطورات في المرحلة التمهيدية في هذه القضية من إعادة توزيع الموارد من مجالات أخرى داخل الهيئة القضائية، حسب الاقتضاء، رهنا بتوافرها وفي ضوء التطورات في القضايا الأخرى المعروضة على المحكمة. ولا يتوقع نفقات أخرى في هذه المرحلة. وستستوعب الأنشطة التمهيدية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ على أساس مؤقت من الموارد الحالية للهيئة القضائية.

١٨- *التكاليف غير المتصلة بالموظفين*: ستستوعب التكاليف الإضافية للمرحلة التمهيدية غير المتصلة بالموظفين من الميزانية العادية.

٢- البرنامج الرئيسي الثاني- مكتب المدعي العام

١٩- تلزم ميزانية تكميلية للبرنامج الرئيسي الثاني للأنشطة التمهيدية السابقة وأثناء والتالية لاعتماد التهم. ويبلغ مجموع المبلغ المطلوب للأنشطة أعلاه لعام ٢٠١٢ نحو ١٠٠ ٧٦٢ ١ يورو.

٢٠- *التكاليف المتصلة بالموظفين:* يبين الجدول ٤ المتطلبات من المساعدة المؤقتة العامة لمكتب المدعي العام.

الجدول ٤- الاحتياجات من المساعدة المؤقتة العامة لمكتب المدعي العام (بآلاف اليورو)

الوظيفة	*القسم*	*النوع*	*الرتبة*	*المجموع*
ديوان المدعي العام (٢١٠٠)				
مترجم تحريري	٢١٢٠	م م ع	ف -٣	١١٠,٩
مترجم فوري	٢١٢٠	م م ع	خ ع – ر أ	٧٠,٠
مترجمون شفويون ميدانيون (شهران عمل)	٢١٢٠	م م ع	خ ع – ر أ	١١,٧
منسق قواعد بيانات	٢١٢٠	م م ع	ف-١	٩١,٥
شعبة التحقيقات (٢٣٠٠)				
محقق	٢٣٣٠	م م ع	ف-٣	١١٠,٩
محقق معاون	٢٣٣٠	م م ع	ف-٢	٩١,٨
محلل معاون	٢٣٢٠	م م ع	ف-٢	٩١,٨

مساعد للمراجعة القانونية/ تجهيز البيانات	٢٣٢٠	م م ع	خ ع – ر أ	٧٠,٠
مساعد للمراجعة القانونية/ تجهيز البيانات	٢٣٢٠	م م ع	خ ع – ر أ	٧٠,٠
مساعد للمراجعة القانونية/ تجهيز البيانات	٢٣٢٠	م م ع	خ ع – ر أ	٧٠,٠
شعبة الإدعاء (٢٤٠٠)				
وكيل نيابة	٢٤١٠	م م ع	ف-٤	١٣٤,١
وكيل نيابة	٢٤١٠	م م ع	ف-٤	١٣٤,١
وكيل نيابة	٢٤١٠	م م ع	ف-٣	١١٠,٩
مدير قضايا	٢٤١٠	م م ع	ف-١	٩١,٥
معاون نيابة	٢٤١٠	م م ع	ف-٢	٩١,٨
مساعد نيابة	٢٤١٠	م م ع	ف-١	٩١,٥

٢١- تمشيا مع الطلبات السابقة الناشئة عن نقل المتهمين إلى المحكمة والمتصلة بالأنشطة التمهيدية لاعتماد التهم، سينشأ فريق مشترك للأنشطة التمهيدية. ولن يتكون هذا الفريق من موظفي الإدعاء فحسب ولكنه سيتضمن خبيرا واحدا للتعاون/التحليل من شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون، وثلاثة موظفين من شعبة التحقيقات لدعم الأعمال المتعلقة بالتحقيقات والمقبولية والتعاون المتصلة بالقضية قيد البحث.

٢٢- ولا تطلب وظائف ثابتة جديدة.

٢٣- ويطلب ما مجموعه ٦٠٠ ٤٤٢ ١ يورو لعقود المساعدة المؤقتة العامة. ويمثل هذا المبلغ ١١ وظيفة فنية وخمسة وظائف من فئة الخدمات العامة للمساعدة المؤقتة العامة، ومعظمها لمدة ١٢ شهرا من العمل.

٢٤- وفيما يتعلق بشعبة التحقيقات، يلزم إعادة توزيع ثلاثة من موظفي الشعبة (محقق برتبة ف-٣، ومحقق معاون برتبة ف-٢، ومحلل معاون برتبة ف-٢) لتوفير الدعم اللازم للفريق المشترك في الأعمال التحضيرية لاعتماد التهم. ويلزم بالإضافة إلى ذلك ثلاثة موظفين مساعدين من فئة الخدمات العامة للمراجعة القانونية/ تجهيز البيانات لزيادة وتيرة استعراض الأدلة المطلوبة لاعتماد التهم.

٢٥- وستستوفى المتطلبات من الموظفين من شعبة الاختصاص والتعاون والتكامل لدعم اعتماد التهم من الوظائف الثابتة القائمة والموارد من المساعدة المؤقتة العامة التي سيتم توفيرها من الميزانية العادية.

٢٦-وفيما يتعلق بشعبة الادعاء، يلزم زيادة الطاقة المعنية بالمرحلة التمهيدية لتقديم الطلبات إلى الدائرة التمهيدية وتجهيز القضية للمحاكمة. وتشمل متطلبات الميزانية التكميلية من المساعدة المؤقتة العامة في هذا الصدد وكيلين للنيابة برتبة ف-٤، ووكيل نيابة برتبة ف-٣، ومعاون نيابة برتبة ف-٢، ومساعد نيابة برتبة ف-١.

٢٧- وعلاوة على ذلك، سيلزم مدير قضايا للحالة في كوت ديفوار برتبة ف-١ من أجل توفير الدعم في المرحلة المؤدية إلى اعتماد التهم.

٢٨- وفيما يتعلق بقسم الخدمات، يلزم مترجم تحريري برتبة ف-٣ لزيادة وتيرة ترجمة الأدلة وضمان الاستعداد للمحاكمة. وفيما يتعلق بالترجمة الشفوية والفورية بغير لغات العمل، يلزم مساعدة مؤقتة عامة ومن فئة الخدمات العامة لمدة شهرين و١٢ شهرا على التوالي لدعم أنشطة التحقيق ومتابعة الأنشطة المتعلقة بالشهود اللازمة للتحضير لاعتماد التهم.

٢٩- وبالإضافة إلى ذلك، يلزم منسق قواعد بيانات برتبة ف-١ لدعم الكشف عن الأدلة وإجراء البحوث التكميلية اللازمة للأدلة المتعلقة باعتماد التهم.

٣٠- ويطلب مبلغ ١٠٠ ٢٠ يورو للخدمات الاستشارية من أجل تغطية نفقات الشهود من الضحايا في القضية. ويمثل هذا المبلغ ما يعادل ١,٥ شهرا تقريبا من المساعدة في مجال الخبرة والتقارير و/أو الشهادة برتبة ف-٥، بما في ذلك نفقات السفر.

٣١- *التكاليف غير المتصلة بالموظفين:* يلزم أموال إضافية يبلغ قدرها ٤٠٠ ٢٨٤ يورو لتغطية تكاليف بعثات المحققين، ووكلاء النيابة، وموظفي الدعم مثل المترجمين الفوريين الميدانيين، والاتصال بالشهود، والاستمرار في جمع الأدلة لاعتماد التهم/مرحلة المحاكمة، بالإضافة إلى بعثات الإعلام والتعاون في هذه القضية. ويغطي هذا المبلغ ٩٢ بعثة فردية، و٧٦ بعثة إلى كوت ديفوار أو المنطقة المجاورة.

٣٢- ويطلب مبلغ ٠٠٠ ١٠ يورو للاستعانة بمصادر خارجية في الترجمة المتصلة باستعراض الأدلة والكشف عنها. ويلزم ٠٠٠ ٥ يورو أخرى لأنشطة الإعلام الخاصة بمكتب المدعي العام المتصلة مباشرة بالقضية.

٣- البرنامج الرئيسي الثالث- قلم المحكمة

٣٣- تتوقف ميزانية قلم المحكمة، بوصفه الجهاز المختص بالجوانب غير القضائية للإدارة والخدمات بالمحكمة، على مستوى الدعم اللازم للعملاء.

٣٤- *النفقات المتصلة بالموظفين:* يبذل قلم المحكمة قصارى جهده لضمان توفير خدماته للحالة في كوت ديفوار، التي تعتمد على الافتراضات المتعلقة بالميزانية التكميلية، بالموارد القائمة. ويلزم أموال محدودة لإعادة توزيع الموظفين وعقود المساعدة المؤقتة العامة.

٣٥- ويطلب مبلغ ٨٠٠ ٩٩ يورو لنقل وظيفة برتبة ف-٣ تابعة لقسم العمليات الميدانية من السودان إلى المقر لمواجهة الاحتياجات الميدانية الناشئة من الحالة الجديدة.

٣٦- يلزم بالإضافة إلى ذلك مبلغ ٠٠٠ ٦٣ يورو لنقل وظيفة تابعة لقسم الأمن والسلامة من فئة الخدمات العامة من السودان إلى المقر، وهي الوظيفة المتعلقة بموظف الأمن الميداني المعاون (ضابط الأمن). كذلك، يطلب مبلغ ٠٠٠ ٦٣ يورو لنقل وظيفة تابعة لقسم الأمن والسلامة من فئة الخدمات العامة من السودان إلى قسم الميزانية والمالية بالمقر لمواجهة الزيادة الكبيرة في حجم العمل. وطلب قلم المحكمة في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٢ نقل هذه الوظيفة لمواجهة الزيادة في حجم العمل الناتجة عن الحالة الجديدة في ليبيا، والآن في كوت ديفوار، اللتين أديتا إلى زيادة كبيرة في العمل نتيجة لزيادة عدد الموظفين، والاستعانة بموظفين إضافيين للطوارئ، والعمل المتصل بترتيب استحقاقات الموظفين والمدفوعات والمرتبات والحسابات والميزانية. بيد أن لجنة الميزانية والمالية أعربت عن قلقها لنقل

الوظائف الميدانية إلى المقر وأوصت بعدم الموافقة على الاعتمادات المطلوبة في الميزانية البرنامجية المقترحة لقسم السلامة والأمن لهذه الوظيفة.

٣٧- ويطلب مبلغ ٢٠٠ ٨٣ يورو لموظف أمن ميداني برتبة ف-٣ من المساعدة المؤقتة العامة في قسم السلامة والأمن لمدة تسعة أشهر ، وهذه الوظيفة من الاحتياجات الأساسية للحالة في كوت ديفوار.

٣٨- وفيما يتعلق بمكتب المحامي العام للضحايا، يطلب مبلغ ٥٠٠ ٥٥ يورو لموظف قانوني برتبة ف-٣ من المساعدة المؤقتة العامة لمدة ستة أشهر لتقديم المساعدة للممثلين القانونيين الخارجيين للضحايا وفقا للمادة ٨١ من النظام الداخلي للمحكمة و/أو توفير التمثيل القانوني للضحايا.

٣٩- ويلزم أموال إضافية يبلغ قدرها ٠٠٠ ٧٠ يورو لوظيفة من فئة الخدمات العامة للمساعدة المؤقتة العامة في قسم الموارد البشرية لمدة ١٢ شهرا. وفي الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٢، طلب قلم المحكمة نقل وظيفة من فئة الخدمات العامة – الرتب الأخرى من قسم الأمن والسلامة إلى وحدة إدارة الموظفين لتلبية احتياجاتها من الموظفين الناشئة ليس فقط من الزيادة والتغييرات في واجبات الموظفين ولكن أيضا من الزيادة في حجم العمل الإداري الناتج عن الزيادة في عدد الموظفين والأشخاص الذين يعولونهم. وسيكون شاغل هذه الوظيفة مسؤولا عن وضع قواعد واضحة للموظفين في جميع الأجهزة وتنفيذها، ووضع مبادئ توجيهية واضحة لتجديد العقود والربط بين التجديد ونظام تقييم الأداء وتنفيذها، ومواصلة تطوير المعايير العامة لتقييم الأداء وتعزيزها، وضمان الاتساق بينها، وتطبيق نظام موحد لتقييم الأداء في جميع أنحاء المحكمة.

٤٠- ويطلب مبلغ ٩٠٠ ٧٣ يورو لمنسق عمليات ومستشار في مجال الحماية برتبة ف-٣ من المساعدة المؤقتة العامة لمدة ثمانية أشهر في وحدة الضحايا والشهود لإدارة نظم الاستجابة الأولية وتدابير الحماية المحلية الأخرى، وتنسيق الأنشطة الإجمالية في مجال المسؤولية.

٤١- وفيما يتعلق بقسم مشاركة وتعويض الضحايا، يطلب مبلغ ٨٠٠ ١٦١ يورو لموظف قانوني معاون برتبة ف-٢ من المساعدة المؤقتة العامة لمدة ١٢ شهرا ليعمل كجهة تنسيق قانونية للتحليل القانوني للطلبات المقدمة من الضحايا للمشاركة في الإجراءات، وإعداد الملفات، وتنظيم عملية التحرير، ووضع إطار لتنظيم التمثيل القانوني المشترك للضحايا المشاركين. ويلزم أيضا مساعد من فئة الخدمات العامة لتجهيز طلبات المشاركة التي تتلقاها المحكمة (المسح والتسجيل وإدخال البيانات).

الجدول ٥- الاحتياجات من المساعدة المؤقتة العامة لقلم المحكمة (بآلاف اليورو)

الوظيفة	*القسم*	*النوع*	*الرتبة*	*المجموع*
مكتب المسجل (٣١٠٠)				
موظف أمن ميداني	٣١٤٠	م م ع	ف-٣	٨٣,٢
موظف قانوني	٣١٩٢	م م ع	ف-٣	٥٥,٥
شعبة الخدمات الإدارية المشتركة (٣٢٠٠)				
موظف موارد بشرية مساعد	٣٢٢٠	م م ع	خ ع – ر أ	٧٠,٠
شعبة خدمات المحكمة (٣٣٠٠)				

منسق العمليات والمستشار في مجال الحماية	٣٣٥٠	م م ع	ف-٣	٧٣,٩
موظف قانوني مساعد	٣٣٦٠	م م ع	ف-٢	٩١,٨
مساعد تجهيز البيانات	٣٣٦٠	م م ع	خ ع – ر أ	٧٠,٠

٤٢- ويطلب مبلغ ٢٠٠ ٣٣ يورو للمساعدة المؤقتة فيما يتعلق بالخدمات التي يقدمها قسم الترجمة الشفوية والتحريرية بالمحكمة للاجتماعات، وترجمة ومراجعة النصوص المتعلقة بطلبات المشاركة المقدمة من الضحايا، واعتماد التهم، والترجمة الشفوية في جلسات اعتماد التهم.

٤٣- ويطلب خبراء استشاريين لقسم مشاركة وتعويض الضحايا للقيام بمسح تفصيلي لمجتمعات الضحايا، وتقييم الوسطاء المحتملين، بما في ذلك في الشتات، ودراسة وثائق الهوية المقدمة من أصحاب الطلبات. ويلزم لذلك ٠٠٠ ٤٥ يورو.

٤٤- *النفقات غير المتصلة بالموظفين:* يطلب أموال إضافية مقدارها ٦٠٠ ٣٢٤ يورو لتغطية نفقات السفر لبعثات قلم المحكمة المتعلقة بما يلي:

(أ) التفاوض لعقد اتفاقات مع الحكومات والشركات الخاصة؛
(ب) أنشطة التنسيق والتقييم والتفتيش المتعلقة بالأمن والسلامة؛
(ج) البعثات المتصلة بالعمليات الميدانية؛
(د) الاجتماع مع الضحايا الذين يمثلهم مكتب المحامي العام للضحايا؛
(ه) مصاحبة الشهود الذين يمثلون أمام المحكمة؛
(و) دعم الأنشطة الداخلية المتصلة بمشاركة الضحايا؛
(ز) اللقاءات الإعلامية مع موظفي التوعية.

٤٥- ويطلب مبلغ ٦٠٠ ١٤٤ يورو للخدمات التعاقدية لضمان الاتصال الفعال بين كوت ديفوار والمقر، وتوفير وسائل الانتقال أثناء بعثات التقييم/التفتيش، وترتيب اللقاءات مع الضحايا والوسطاء (توفير الأماكن اللازمة للقاءات، والإقامة، والسفر المحلي)، وتغطية التكاليف المتصلة بلقاءات الإعلام والتوعية في الميدان، وطباعة المعلومات وانتاج البرامج الإذاعية والتلفزيونية، والحاجة إلى زيادة أماكن التخزين للأدلة التي يجمعها مكتب المدعي العام.

٤٦- ويعتزم تنظيم زيارات ميدانية للمحامين المنتدبين إلى كوت ديفوار ويتوخى توفير فريقين للدفاع عن الضحايا في عام ٢٠١٢. ويطلب للمساعدة القانونية ٥٠٠ ٦٠٤ يورو.

٤٧- وتشمل نفقات التشغيل العامة التي تبلغ ٤٠٠ ٣٩٦ يورو أساسا النفقات المتصلة بتوفير الخدمات العامة من المشاركة في تكاليف نظام إدارة الأمن التابع للأمم المتحدة، وزيادة الاتصالات الهاتفية وتغطية البيانات عن بعد، والموظفين الإضافيين لحراسة المحتجزين، واستئجار المركبات، ونقل الشهود وإعادة توطينهم، وتركيب أجهزة استرداد المعلومات في منطقتين للعمليات.

٤٨- ويطلب ٢٠٠ ٣٢ يورو للوازم والمواد، بما في ذلك لأزياء أفراد الأمن وأفراد الحراسة للمحتجزين، والوقود، وأجهزة حماية المعلومات السرية.

ثالثاً- الميزانية التكميلية المقترحة- المباني الدائمة

ألف- مقدمة

٤٩- أدرجت عناصر المجموعة ٢ للمباني الدائمة في الميزانية التكميلية الحالية بناء على توصية اللجنة بأن "تعد المحكمة مرفقا توضيحيا في كل ميزانية برنامجية مقترحة لضمان أن تكون جميع التكاليف المتعلقة بعناصر المجموعة ٢ مبينة ومحددة كمياً بوضوح"[٦]. ويتفق إدراج عناصر المجموعة ٢ في الميزانية العادية للمحكمة مع آراء لجنة المراقبة[٧].

٥٠- ولتحديد جميع التكاليف غير المتصلة بتشييد المباني الدائمة في البرنامج الرئيسي السابع-١ (مكتب مدير المشروع)(المباني الدائمة) بطريقة واضحة وشفافة، أنشئت ثلاثة برامج في البرنامج الرئيسي الأول تحت إشراف مدير المشروع. وستعتمد المبالغ المدرجة في كل برنامج سنوياً وفقاً لاحتياجات المشروع إلى حين إنجازه.

٥١- ويشمل البرنامج ٧١١٠ (البرنامج الرئيسي السابع-١ سابقاً) مكتب مدير المشروع وسيركز في عام ٢٠١٢ على مواصلة طلب العطاءات من المقاولين العامين ومنح العقود. وسينتقل المشروع بعد ذلك إلى مرحلة التشييد. وترد المتطلبات من الموارد لمكتب مدير المشروع في الميزانية البرنامجية المقترحة للمحكمة لعام ٢٠١٢.

٥٢- ويتعلق البرنامج ٧١٢٠ بالدعم الحاسم الذي تقدمه أقسام المحكمة للمشروع. ولكي تتمكن الأقسام من تقديم الدعم اللازم، يوفر مدير المشروع الأموال اللازمة للمساعدة المؤقتة العامة عن طريق عقود مستوى الخدمة. وبناء على توصيات اللجنة[٨]، حذفت هذه المبالغ من الميزانية المتعلقة بعناصر المجموعة ٢ لأن المساعدة المؤقتة المطلوبة لا تتعلق حصرياً بميزانيات هذه العناصر ولكن بالمشروع ككل.

٥٣- ويركز البرنامج ٧١٣٠ على عناصر المجموعة ٢ التي ليست جزءاً من ميزانية التشييد، أي التكاليف المتعلقة بالمشروع ولكن غير المتعلقة بالتشييد. ووفقاً لقرار لجنة المراقبة في اجتماعها الثامن المعقود في ٦ تموز/يوليه ٢٠١١، ستعرض هذه التكاليف على جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") كل عام، طوال المدة التي سيستغرقها المشروع، عن طريق اللجنة.

٥٤- ويبلغ مجموع الميزانية البرنامجية المقترحة للبرنامج الرئيسي السابع-١، بما في ذلك البرامج ٧١١٠ و٧١٢٠ و٧١٣٠، ٤٥٠,٥ ١ ألف يورو.

---

[٦] تقرير لجنة الميزانية والمالية عن أعمال دورتها السابعة عشرة (ICC-ASP/10/15)، الفقرة ١٤٠.

[٧] الفريق العامل في لاهاي، المشاورات غير الرسمية التي أجريت في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ بشأن ميزانية عام ٢٠١٢، التقرير الشفوي المقدم من رئيس اللجنة، السيد روبرتو بليلي (إيطاليا) في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة للبرنامج الرئيسي السابع-١ لعام ٢٠١٢.

[٨] تقرير لجنة الميزانية والمالية عن أعمال دورتها السابعة عشرة (ICC-ASP/10/15).

باء- البرنامج ٧١٢٠: الموارد من الموظفين والدعم الإداري

١- مقدمة

٥٥- يتعلق البرنامج ٧١٢٠ بالدعم الحاسم الذي تقدمه أقسام المحكمة للمشروع. وفي عام ٢٠١٢، سيؤدي هذا الدعم إلى توفير مقاول عام لأوسع العقود التي عقدتها المحكمة في أي وقت من الأوقات وأكثرها تعقيداً. ومن المهم أن تتم العملية بطريقة سليمة. وسيلزم الدعم المستمر لهذا العقد طوال المدة التي سيستغرقها المشروع.

٥٦- وستتخذ اتفاقات مستوى الخدمة مع الأقسام الرئيسية للمحكمة الطابع الرسمي من خلال مكتب مدير المشروع الذي سيحدد المدخلات المتوقعة. وستمول اتفاقات مستوى الخدمة من هذا البرنامج، وستترك للأقسام المعنية حرية إنشاء وظائف مؤقتة للدعم لتغطية أوقات العمل اللازمة للموظفين.

٥٧- وسيظل الاحتياج إلى موظفي المحكمة قائما طوال المدة التي سيستغرقها المشروع. ويقدر التدفق النقدي للسنوات الخمس القادمة حالياً بما يلي:

بملايين اليورو	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	**المجموع**
البرنامج ٧١٢٠	٠,٤	٠,٥	٠,٦	٠,٦	٠,١	٢,٢

النتائج المتوقعة	*مؤشرات الأداء*	*الهدف في عام ٢٠١٢*
الهدف ١		
- تزويد مشروع المباني الدائمة بالدعم الحاسم اللازم للوفاء بالأهداف والغايات الإستراتيجية للمشروع.	- حصول مشروع المباني الدائمة على نوعية عالية من المدخلات في الوقت المناسب	١٠٠٪
	- استفادة مشروع المباني الدائمة بأقصى قدر ممكن من الخبرات والتجارب المتوفرة في المحكمة.	١٠٠٪

٢- الموارد من الموظفين

الموارد الأساسية

المساعدة المؤقتة العامة

٥٨- المقابل المالي لوظيفة واحدة برتبة ف-٣ لوظائف الدعم الأخرى (مثل المشتريات، والترجمة القانونية، والميزانية والمالية، ومراجعة الحسابات، وقسم الخدمات العامة).

٥٩- المقابل المالي لوظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة- الرتب الأخرى لوظائف الدعم الأخرى (مثل المشتريات، والترجمة القانونية، والميزانية والمالية، ومراجعة الحسابات، وقسم الخدمات العامة).

٦٠- المقابل المالي للمدير الإداري للمشروع (ف-٢) في وحدة إدارة المرافق.

٦١- المقابل المالي للمدير الإداري للمشروع (ف-٢) في قسم الأمن والسلامة.

٦٢- المقابل المالي للمدير الإداري للمشروع (ف-٢) في قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

٦٣- وفيما يلي التكاليف المحددة المدرجة في ميزانية عام ٢٠١٢ لكل وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة المشار إليها أعلاه:

البند	*الميزانية المطلوبة في عام ٢٠١٢ (باليورو)*
المقابل المالي لوظيفة واحدة برتبة ف-٣ لوظائف الدعم الأخرى (مثل المشتريات، والترجمة القانونية، والميزانية والمالية، ومراجعة الحسابات، وقسم الخدمات العامة).	١١٠ ٩٠٠
المقابل المالي لوظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة- الرتب الأخرى لوظائف الدعم الأخرى (مثل المشتريات، والترجمة القانونية، والميزانية والمالية، ومراجعة الحسابات، وقسم الخدمات العامة).	٧٠ ٠٠٠
المقابل المالي للمدير الإداري للمشروع (ف-٢) في وحدة إدارة المرافق.	٩١ ٨٠٠
المقابل المالي للمدير الإداري للمشروع (ف-٢) في قسم الأمن والسلامة.	٩١٨٠٠
المقابل المالي للمدير الإداري للمشروع (ف-٢) في قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصال	٩١ ٨٠٠
مجموع الموظفين في المحكمة	٤٥٦ ٣٠٠

جيم- البرنامج ٧١٣٠: عناصر المجموعة ٢ (أجهزة الاستخدام غير المدمجة)

١- مقدمة

٦٤- طلبت الجمعية في قرارها ICC-ASP/9/Res.1 إلى المحكمة أن تحدد وتقدر كمياً، بالتشاور مع مدير المشروع، التكاليف الأخرى غير المتصلة مباشرة بالتشييد ("الصندوق ٤ للنفقات") قبل ١ آذار/مارس ٢٠١١.

٦٥- ويتكون الصندوق ٤ من عنصرين: '١' أجهزة الاستخدام المدمجة أو عناصر المجموعة ٣ لمشروع التشييد؛ و'٢' أجهزة الاستخدام غير المدمجة أو عناصر المجموعة ٢، التي تقدر حالياً بنحو ١٧,٦ مليون يورو. ويركز البرنامج ٧١٣٠ على عناصر المجموعة ٢ فقط التي هي جزء من الصندوق ٤.

٦٦- وقررت لجنة المراقبة في اجتماعها المعقود في ٦ تموز/يوليه ٢٠١١ أن تعرض التكاليف المتعلقة بالمجموعة ٢ على الجمعية كل عام، طوال المدة التي سيستغرقها المشروع، عن طريق اللجنة.

٦٧- وسيلزم ميزانية لعناصر المجموعة ٢ طوال المدة التي سيستغرقها المشروع. ويقدر التدفق النقدي للسنوات الخمس القادمة حالياً بما يلي:

بملايين اليورو	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	**المجموع**
البرنامج ٧١٣٠	٠,٤	٠,٢	٣,٣	١٣,٥	٠,١	***١٧,٥***

النتائج المتوقعة	*مؤشرات الأداء*	*الهدف في عام ٢٠١٢*
الهدف ١		
– تزويد مشروع المباني الدائمة بعناصر المجموعة ٢ اللازمة (الأجهزة غير المدمجة) للوفاء بالأهداف والغايات الإستراتيجية للمشروع.	– حصول المشروع على المدخلات والدعم في الوقت المناسب للوفاء بالخطة الزمنية للمشروع.	١٠٠٪
الهدف ٢		
– إدارة الموارد والدعم بكفاءة وبطريقة فعالة مع السعي المتواصل إلى التآزر	– تخفيض الميزانية الإجمالية لعناصر المجموعة ٢ بنسبة ١٠٪ على الأقل بحلول عام ٢٠١٦.	١٠٠٪

٢- الموارد من الموظفين

الموارد الأساسية

الخدمات التعاقدية

٦٨- فيما يلي المجالات المختلفة لخدمات الخبرة الاستشارية المطلوبة.

(أ) تكنولوجيا المعلومات والاتصال: المساعدة في تحديد ورصد المتطلبات المتعلقة بالتصميم، والمساعدة التقنية في عمليات الترميم، ووضع العلامات، وإدارة غرف التجهيزات الرئيسية وغرف التجهيزات الساتلية.

(ب) الأمن: المساعدة في تحديد ورصد المتطلبات المتعلقة بالتصميم، والمساعدة التقنية في برمجة النظم والخطط الرئيسية للسلامة والأمن.

(ج) التحقق من اتفاق الأوضاع في مكان العمل مع القانون.

(د) إدارة الانتقال: تنفيذ سياسة النقل وتنسيق خطة الانتقال.

(هـ) اللوجستيات: دراسة الجدوى لسيناريوهات الانتقال.

(و) اللقاءات والاتصال مع الجوار.

البند	*الميزانية المطلوبة في عام ٢٠١٢ (باليورو)*
الخدمات التعاقدية	٤٤٧ ٨٠٠

المرفق الأول

مشروع قرار جمعية الدول الأطراف بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٢، وصندوق رأس المال العامل لعام ٢٠١٢، وجدول الأنصبة لتوزيع نفقات المحكمة الجنائية الدولية، وتمويل الاعتمادات لعام ٢٠١٢، وصندوق الطوارئ

إن جمعية الدول الأطراف،

وقد نظرت في الميزانية البرنامجيّة المقترحة لعام ٢٠١٢ والميزانية التكميلية المقترحة لعام ٢٠١٢ للمحكمة الجنائية الدولية، وفي الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالميزانية البرنامجية المقترحة للمحكمة الواردة في تقرير لجنة الميزانية والمالية عن أعمال دورتها السابعة عشرة.

ألف – الميزانية البرنامجية لعام ٢٠١٢

١- *توافق على* الاعتمادات البالغ مجموعها ٣٠٠ ٠٦٥ ١٢٣ يورو لأبواب الاعتمادات التالية:

باب الاعتماد	*بآلاف اليورو*
البرنامج الرئيسي الأول – الهيئة القضائية	١٠ ٧٢٣,٧
البرنامج الرئيسي الثاني– مكتب المدعي العام	٣٣ ٥٦٤,٨
البرنامج الرئيسي الثالث– قلم المحكمة	٧٢ ١٦٦,٨
البرنامج الرئيسي الرابع– أمانة جمعية الدول الأطراف	٣ ٠٨٢,٩
البرنامج الرئيسي السادس– أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا	١ ٧٥٥,٨
البرنامج الرئيسي السابع ١– مكتب مدير المشروع (المباني الدائمة)	١ ٤٥٠,٥
البرنامج الرئيسي السابع ٥– آلية الرقابة المستقلة	٣٢٠,٨
المجموع	**١٢٣ ٠٦٥,٣**

٢- *توافق أيضاً* على جداول ملاك الموظفين لكل باب من أبواب الاعتمادات أعلاه:

	الهيئة القضائية	*مكتب المدعي العام*	*قلم المحكمة*	*أمانة جمعية الدول الأطراف*	*أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا*	*مكتب مدير المشروع*	*آلية الرقابة المستقلة*	*المجموع*
وكيل أمين عام		١						١
أمين عام مساعد		٢	١					٣
مد–٢								٠
مد–١		٢	٤	١	١	١		٩

	الهيئة القضائية	مكتب المدعي العام	قلم المحكمة	أمانة جمعية الدول الأطراف	أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا	مكتب مدير المشروع	آلية الرقابة المستقلة	المجموع
ف-٥	٣	١٢	١٧		١			٣٣
ف-٤	٣	٢٩	٣٩	٢		١	١	٧٥
ف-٣	٢١	٤٤	٦٦	١	٣			١٣٥
ف-٢	٥	٤٧	٦١	٣			١	١١٧
ف-١		١٧	٧					٢٤
المجموع الفرعي	*٣٢*	*١٥٤*	*١٩٥*	*٧*	*٥*	*٢*	*٢*	*٣٩٧*
خ ع -ر ر	١	١	١٧	٢				٢١
خ ع -ر أ	١٥	٦٣	٢٦٧	٣	٢	١		٣٥١
المجموع الفرعي	*١٦*	*٦٤*	*٢٨٤*	*٥*	*٢*	*١*		*٣٧٢*
المجموع	**٤٨**	**٢١٨**	**٤٧٩**	**١٢**	**٧**	**٣**	**٢**	**٧٦٩**

باء - صندوق رأس المال العامل لعام ٢٠١٢

إن جمعية الدول الأطراف،

تقرر إنشاء صندوق لرأس المال العامل لعام ٢٠١٢ بمبلغ ٩٨٣ ٤٠٥ ٧ يورو، *وتأذن* للمسجّل بتقديم سلف من الصندوق وفقاً للأحكام ذات الصلة من النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة.

جيم - جدول الأنصبة لتوزيع نفقات المحكمة الجنائية الدولية

إن جمعية الدول الأطراف،

تقرر أن تعتمد المحكمة الجنائية الدولية، فيما يتعلق بعام ٢٠١٢، جدول الأنصبة الذي تعتمده الأمم المتحدة لميزانيتها العادية لعام ٢٠١٢، مع إجراء التسويات اللازمة وفقاً للمبادئ التي يستند إليها ذلك الجدول[٩].

تلاحظ، بالإضافة إلى ذلك، أنه سينطبق على جدول الأنصبة للمحكمة الجنائية الدولية أي حد أقصى مقرر بالنسبة لأكبر المساهمين يكون منطبقاً بالنسبة للميزانية العادية للأمم المتحدة.

[٩] المادة ١١٧ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

دال – تمويل الاعتمادات لعام ٢٠١٢

إن جمعية الدول الأطراف،

تقرر، أن يتم، فيما يتعلق بعام ٢٠١٢، تمويل اعتمادات الميزانية البالغ قدرها ٣٠٠ ٠٦٥ ١٢٣يورو، ورصيد صندوق رأس المال العامل البالغ قدره ٩٨٣ ٤٠٥ ٧ يورو، اللذين وافقت عليهما الجمعية بموجب الفقرة ١ من الجزء ألف والجزء باء من هذا القرار، على التوالي، وفقاً للقواعد ٥-١ و٥-٢ و٦-٦ من النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة.

هاء – صندوق الطوارئ

إن جمعية الدول الأطراف،

إذ تشير إلى قرارها ICC-ASP/3/Res. 4 الذي أنشئ بموجبه صندوق الطوارئ بمبلغ ١٠ ملايين يورو، والقرار ICC-ASP/7/Res. 4 الذي طلبت فيه إلى المكتب النظر في إمكانيات تحديد موارد صندوق الطوارئ وصندوق رأس المال العامل،

وإذ تأخذ في الاعتبار توصيات لجنة الميزانية والمالية في التقريرين عن أعمال دورتيها الحادية عشرة والثالثة عشرة،

وإذ تأخذ في الاعتبار الحاجة إلى تحديد موارد الصندوق بالمبلغ الذي تراه الجمعية مناسباً ولكن بما لا يقل عن سبعة ملايين يورو،

وإذ تأخذ في الاعتبار أن موارد الصندوق ستقل عن مستوى سبعة ملايين يورو في نهاية عام ٢٠١١،

١- *تقرر* أن يبقى مستوى صندوق الطوارئ عند سبعة ملايين يورو في عام ٢٠١٢؛

٢- تقرر تحديد موارد الصندوق بمبلغ ٣,٤ ملايين يورو في عام ٢٠١٢[١٠]؛

٣- *تطلب* إلى المكتب أن يُبقي عتبة صندوق الطوارئ البالغ قدرها ٧ ملايين يورو قيد الاستعراض في ضوء المزيد من الخبرة بأعمال صندوق الطوارئ.

---

[١٠] ستوافينا المحكمة بالمبلغ المراد تحديده بالتحديد في مرحلة لاحقة.

المرفق الثاني

الافتراضات المتعلقة بالميزانية التكميلية (كوت ديفوار) والمتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٢

البند	*المجموع*
١- عدد أيام العمل بالمحكمة في ١٢ شهراً	١٠
٢- عدد الشهود (للدفاع)	٢
٣- عدد شهود الخبرة	صفر
٤- عدد الأشخاص المعنيين بالدعم	١
٥- المدة القصوى للإقامة للشاهد الواحد	١٥
٦- عدد المتهمين المحتجزين	١
٧- عدد أفرقة الدفاع	صفر
٨- عدد ممثلي الضحايا	٢
٩- عدد الزنزانات المطلوبة	١
١٠-عدد زيارات القضاة بالموقع	صفر
١١-الوجود الميداني/المكاتب الميدانية	صفر
١٢-تمديد ولاية القضاة (بعدد الأشهر)	صفر